الفصل الرابع

الجامعات البحثية

تحدث الفصل السابق عن البحث العلمي وأهميته في العطاء المعرفي، وتفعيل النشاطات المعرفية، والإسهام في بناء مُجتمع المعرفة. وسوف يتجه هذا الفصل نحو الجامعات البحثية، للتعريف بها وبدورها المعرفي، وإلقاء الضوء على الجامعات البحثية في العالم، إضافة إلى تقديم بعض المُلاحظات والآراء بشأن جامعات المملكة ومسيرتها البحثية.

يطرح الفصل موضوع الجامعات البحثية من خلال محاور رئيسة ثلاثة.

- يختص أول هذه المحاور بدور الجامعات في البحث العلمي والعطاء المعرفي، ويُناقش في هذا الإطار موضوع الربط بين البحث العلمي والعملية التعليمية، كما يتطرق إلى قضايا البحوث العلمية الأساسية والبحوث العلمية التطبيقية، ويُناقش مسألة توظيف المعرفة التي تُقدمها هذه البحوث.
- أما المحور الثاني، فيهتم بالتعريف بخصائص الجامعات البحثية. ويتحدث في هذا المجال عن (تصنيف كارنيجي) للجامعات، وعما ورد في مطبوعات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) في هذا المجال؛ كما يقدم بعض الملاحظات والآراء.

obeikandl.com

• وفي المحور الثالث، يُقدم الفصل تجمعين من أهم تجمعات الجامعات البحثية في العالم، هما: تجمع الجامعات البحثية الأمريكية، وتجمع الجامعات البحثية الأوربية. وفي هذا الإطار يقدم الفصل بعض المُلاحظات، ويُركز على أهمية التعاون بين الجامعات، في إطار تنافس مشروع يتّسم بالإيجابية، ويصب في مصلحة المُجتمعات والعطاء المعرفي الإنساني.

ويسعى هذا الفصل إلى بيان معالم رئيسة يُمكن أن تسهم في تطوير جامعات الوطن أو بعض منها كي تُصبح جامعات بحثية، تُثري العطاء المعرفي، وتقوم بدور أكثر فاعلية في بناء مُجتمع المعرفة المنشود.

(٤,١) الجامعات والبحث العلمي

عند الحديث عن الجامعات تبرز العملية التعليمية في المجالات التخصصية المختلفة كمهمة رئيسة على هذه المؤسسات القيام بها من أجل تأهيل خريجيها بالمعارف والمهارات اللازمة للعمل كمتخصصين في هذه المجالات. ولا شك أن هذه المسؤولية ضرورة من ضرورات الحياة الحديثة، فالتأهيل المعرفي للإنسان وتوظيف المؤهلين يعودان على المجتمع بالنفع والتقدم والتنمية. لكنه لا بُد من القول إن هذه العملية التعليمية وما تتضمنه من تأهيل معرفي للإنسان ليست الدور الوحيد للجامعات، بل هناك دور آخر لا يقل أهمية عنه، بل يُعدّ مُكملا له ومُتفاعلا معه، ألا وهو القيام بالبحث العلمي وتوليد المعارف الجديدة.

وللبحث العلمي الجامعي وتوليد المعارف الجديدة في المجالات المُختلفة محاور رئيسة ثلاثة: محور يرتبط بالمعارف والنظريات الأساسية، ومحور يتعلق بالمعارف التطبيقية العملية، ثم محور يهتم بالاستجابة للقضايا المعرفية الطارئة وتقديم المشورة بشأنها.

فالبحث العلمي في المعارف الأساسية يُسهم في التراكم المعرفي الإنساني من ناحية، كما يؤسس للبحوث التطبيقية المستقبلية من ناحية ثانية. وعلى ذلك، فإن له بُعداً دوليًّا إنسانيًّا من جهة، وبُعداً تخطيطيًّا ينظر إلى المستقبل، ويستعد له من جهة أخرى.

ويُقدم البحث العلمي التطبيقي في الجامعات معارف جديدة يُمكن توظيفها والاستفادة منها. فقد يُعطي مُنتجاً جديداً، أو مُتجدداً أو قد يستنبط خدمة جديدة أو مُتجددة، بحيث يُحقق ذلك المُنتج أو تلك الخدمة قيمة مُتميزة في السوق المحلية أو الدولية تؤدي إلى توظيف اليد العاملة، وجني الأرباح وتعزيز التنمية وتحقيق استدامتها. ومن خلال خبرة توليد المعرفة عبر البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية تستطيع الجامعات أن تستجيب لمتطلبات المؤسسات المعرفية الصناعية منها والخدمية، وأن تقدم إليها المشورة التي تحتاجها وتحل مشاكلها وتزيد من عطائها.

وبالإضافة إلى ما سبق وعبر البحث العلمي بمحاوره سابقة الذكر، تُقدم الجامعات للمجتمع نُخبة من العلماء والباحثين من خريجي برامجها الأكاديمية البحثية الذين يستطيعون العمل في شتى قطاعات المجتمع، ويساعدون على نجاح هذه القطاعات وعلى تميزها.

ولا شك أيضاً أن ازدهار البحوث في الجامعات يعود بالنفع على العملية التعليمية ذاتها التي يُمكن أن تكتسب الطابع البحثي، لتصبح أكثر عمقاً وتأثيراً. فالتعليم في هذا الإطار يُصبح مُتفاعلاً مع التجدد المعرفي، متلقياً منه ورافداً له في آن معا. ولعله من المفيد تذكر مقولة: (إذا أعطيتني المعلومة، فسآخذها، لكنني قد أنساها؛ وإذا أوضحت لي المعلومة وناقشتني فيها، فلعلي أتذكرها؛ ولكن إذا سمحت لي بالتعامل مع المعلومة والبحث فيها، فسأتمكن من فهمها وترسيخها، وربما تطويرها أيضاً). فالتعامل مع تقديم المعلومة بمنظار بحثي، لا لمجرد طرحها، يحمل مبدأ التدريس الفعّال المبني على البحث العلمي [٢٤].

إدراكاً لما سبق، وفي المناخ المعرفي التنافسي الذي يشهده العالم، تتجه الجامعات بصورة غير مسبوقة نحو تعزيز دورها في البحث العلمي والعطاء المعرفي. ولا يشمل ذلك الجامعات النامية التي تسعى إلى الارتقاء بسمعتها، بل يتضمن أيضاً أهم الجامعات العالمية التي وصلت إلى مراكز عالمية مُتقدمة. ومن أمثلة ما يجري في العالم، في هذا الإطار إنشاء رابطة الجامعات الأوربية البحثية (LERU) عام ٢٠٠٢ م، من (اثنتي عشرة جامعة)، من أهم الجامعات في الدول الأوربية المختلفة، ثم انضمام (ثماني جامعات) أوربية أخرى إلى هذه الرابطة عام ٢٠٠٦م. وسوف نُقدم مزيداً من التفصيل حول هذه الرابطة لاحقاً في هذا الفصل [٢٥].

وتُعرِّف رابطة الجامعات الأوربية هذه بنفسها وما تسعى إلى تحقيقه بالقول: «إن رابطة الجامعات الأوربية البحثية هي تجمع تعاوني فعّال بين مؤسسات معروفة بالتزامها بتقديم بحوث قادرة على المنافسة على مستوى العالم، مقرونة بجودة تعليمية عالية؛ إن غاية هذه الرابطة ببساطة هي وضع الجامعات الأوربية في مقدمة جامعات العالم بحثيًّا وتعليميًّا».

ومن أمثلة التوجه نحو تعزيز البحث العلمي في الجامعات أيضاً ما طرحه مدير جامعة كورنيل الأمريكية المتميزة السابق فرانك رودس (Frank Rhodes) في كتابه (دور الجامعة الأمريكية: صناعة المستقبل) الذي صدر عام ٢٠٠١م، أي في مطلع الألفية الثالثة [١٢]. في هذا الكتاب، يبين المؤلف أهمية الجامعة البحثية ودورها الأساسي في المجتمع، ويُعرّفها على أنها «مؤسسة ذات حضور واضح، وتحمل الصفتين التاليتين: تعمل بفاعلية في البحث العلمي، ولها نظام علمي ونشاطات مشتركة تقود إلى الدكتوراه؛ وتتمتع أيضاً بقدرة كافية على المنافسة في جودة ما تُقدمه، بما يُؤدي إلى اجتذاب الطلبة، والحصول على منح بحثية».

إن التنافس المعرفي الذي يشهده العالم، واستجابة الجامعات في البلدان المختلفة لهذا التنافس ودخولها، بجسارة وتصميم غير مسبوق، حلبة البحث العلمي والعطاء المعرفي، يدعو أيضاً إلى الاستجابة، إذا ما أُريد تطوير البحث العلمي في جامعات المملكة. ولا بد من السعي إلى أن يكون هناك جامعات وطنية بحثية حقيقية، قادرة على المنافسة على مستوى العالم؛ ويكون هناك تجمعات جامعية بحثية على جميع المستويات: على مستوى المملكة، وعلى المستويين العربي والإسلامي، بل وعلى مستوى العالم بأسره، من أجل أن يكون للمملكة مكانة معرفية في هذا العالم، ومن أجل تحقيق التنمية وتعزيز استدامتها.

(٤,٢) خصائص الجامعة البحثية

كما أوضح البند السابق، يُعد البحث العلمي والعطاء المعرفي من أبرز ما يُميز الجامعات، وما يدفعها إلى التقدم على الجامعات الأخرى؛ حيث يؤدي ذلك إلى اجتذاب الطلبة المتميزين من ناحية، وإلى الحصول على دعم خارجي أكبر من ناحية ثانية. وسوف يتم فيما يأتي استعراض تصنيف معروف للجامعات يُحدد العوامل التي تجعل من جامعة من الجامعات جامعة بحثية، إضافة إلى بيان بعض الملاحظات حول هذا الموضوع الهام.

يُعد تصنيف كارنيجي (Carnegie) لمؤسسات التعليم العالي من التصنيفات المهمة المُستخدمة على نطاق واسع في تقييم هذه المؤسسات، في شتى أنحاء العالم. وتبعاً لهذا التصنيف، هناك أربع فئات رئيسة لمؤسسات التعليم العالي: الجامعات البحثية المانحة للدكتوراه، بالإضافة بالطبع إلى البكالوريوس والماجستير؛ والجامعات المانحة للماجستير، بالإضافة إلى البكالوريوس؛ ثم الجامعات والكليات المانحة

للبكالوريوس، إضافة إلى درجات أخرى مُساعدة تقل عن البكالوريوس؛ وكذلك الكليات المانحة للدرجات المساعدة التي تقل عن البكالوريوس، والتي تمنح البكالوريوس أيضاً، بنسبة محدودة، في بعض برامجها الخاصة [٢٦].

ويُقدم هذا التصنيف حدًّا أدنى للدراسات العليا في الجامعة البحثية التي تنتمي إلى الفئة الأولى من هذا التصنيف يقضي بوجود (١٥ برنامجاً للدكتوراه)، في تخصصات مُختلفة في هذه الجامعة. وبالطبع، ينطبق هذا الحد الأدنى لتصنيف الفئة الأولى على كثير من الجامعات، لكن هذه الجامعات تخضع أيضاً للتصنيف فيما بينها، على أساس عدد خريجي الدراسات العليا فيها، كنسبة من مُجمل عدد الخريجين، وحجم العطاء البحثي الذي تُقدمه، وقيمته العلمية، إضافة إلى عوامل تفوق أخرى مُتعددة.

ويُميز التصنيف بين مستويين من الجامعات البحثية. ويعد أن جامعات المستوى الأول تُركز بشكل مكثف وواسع على البحث العلمي؛ ونتيجة لذلك فهي تمنح (٥٠ درجة دكتوراه) سنويًّا على الأقل، في مجالات يبلغ عددها (١٥ مجالاً) أو أكثر؛ إضافة بالطبع إلى تقديمها لبرامج بكالوريوس وماجستير متميزة.

أما المستوى الثاني من مستويات الجامعات البحثية في (تصنيف كارنيجي) فيعد أن هذه الجامعات تتميز بالاهتمام بالبحث العلمي بشكل مكثف، بمعنى أنها تمنح (١٠ درجات دكتوراه) سنويًّا على الأقل، في مجالات يبلغ عددها (٣ مجالات) أو أكثر، أو تمنح (٢٠ درجة دكتوراه) سنويًّا على الأقل في مجال واحد أو أكثر، إضافة أيضاً إلى برامج البكالوريوس والماجستير.

ويُلاحظ أن (تصنيف كارنيجي) للجامعات البحثية يرتبط ببرامج الدكتوراه وما تُقدمه من خريجين سنويًّا في مجالات مُتعددة. ولا غرابة في ذلك، فبحوث درجة الدكتوراه بحوث تسعى إلى تقديم عطاء معرفي متميز، يقوم بها طلبة أثبتوا تميزهم الدراسي،

يُوجههم أكاديميون اكتسبوا خبرات بحثية على مدى طويل. وغالباً ما تتمتع بحوث الدكتوراه بدعم خارجي يستفيد منه الطلبة والأساتذة، إضافة إلى مختبرات الجامعة.

وهناك تعريف أكثر استفاضة للجامعات البحثية قدمه أحد الأكاديميين الأوربيين، ونشرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ويُحدد هذا التعريف ست صفات رئيسة للجامعة البحثية. وتشمل هذه الصفات الآتي: (أن تقوم الجامعة ببحوث أساسية وبحوث تطبيقية، وأن يكون التدريس فيها مبني على البحث العلمي، وأن تتمتع بنظام أكاديمي مُتكامل، وأن يكون لديها نسبة مرتفعة من برامج الدراسات العليا ذات الطابع البحثي، وأن تأتي نسبة مرتفعة من دخلها من مصادر خارجية، وأن تتمتع ببُعدٍ دولي) [٥].

ويُوضح هذا التعريف أن الجامعة البحثية لا تهتم بالبحوث التطبيقية ذات الفوائد المباشرة فحسب، بل تهتم أيضاً بالبحوث الأساسية التي تُسهم في زيادة المعارف الإنسانية. وتفتخر الجامعات بحصول بعض منسوبيها على جوائز نوبل العلمية التي تُثبت جدارتها في البحوث الأساسية، كما تفتخر أيضاً بارتباط بحوثها بالشركات الخاصة ونجاحها في تقديم بحوث قابلة للتطبيق، تُفيد هذه الشركات في تقديم منتجات وخدمات جديدة. ويُبرز التعريف مسألة تمتع الجامعة بسمعة ومكانة بحثية مرموقة، تُؤدي إلى حصولها على دعم خارجي يُمثل نسبة مرتفعة من دخلها. ويأتي مثل هذا الدعم من الاتفاقيات البحثية التي تعقدها الجامعات مع جهات داخلية وخارجية، ومن تبرعات وأوقاف تصلها من المعجبين بأدائها.

ويُؤكد التعريف على ما ورد في (تصنيف كارنيجي) من ضرورة وجود برامج للدراسات العليا ذات طابع بحثي. ويُركز التعريف أيضاً على قضية التفاعل بين البحث العلمي والعملية التعليمية، وعلى ضرورة أن يكون التدريس في

الجامعات البحثية مبنيًّا على الأسلوب البحثي والمعارف البحثية المتجددة. ولا يغفل التعريف موضوع الإدارة، حيث يبين في هذا الإطار ضرورة أن يكون للجامعة البحثية نظام أكاديمي متكامل.

ويتحدث التعريف عن ضرورة وجود بُعد دولي للجامعة البحثية. ويتمثل هذا البُعد في البيئة الجامعية من حيث وجود طلبة وأساتذة من مُختلف أنحاء العالم، ومن حيث وجود تعاون وتوسع خارجي واتفاقيات شراكة مع الجامعات والمؤسسات المعرفية في مُختلف أنحاء العالم. وتجدر الإشارة هنا، كمثال على ذلك، إلى أن جامعة ستانفورد الأمريكية الشهرية أقامت، خلال السنوات السابقة، فرعاً لها في الصين. وهناك جامعات عالمية أخرى كثيرة تسعى إلى التوسع أو الشراكة مع جامعات أخرى في مُختلف أنحاء العالم. ومن الجامعات المتميزة، في إطار الشراكة مع الجامعات الأخرى في شتى دول العالم، جامعة دار مستادت التقنية (TU-Darmstadt) الألمانية [٢٧].

ويدفع الكلام السابق إلى سؤال مهم، أين موقع جامعات المملكة من صفات الجامعات البحثية؟ لا شك أن هناك ثغرات ضعف كثيرة، ولا شك أيضاً أن هناك عوامل قوة غير قليلة. والسبيل إلى التطوير هو ردم ثغرات الضعف وحل مشاكلها، واستغلال نقاط القوة على أفضل وجه مُمكن. وبالإرادة والعمل في هذا الاتجاه سيكون هناك جامعات بحثية مرموقة يفتخر الوطن بها في المستقبل القريب بإذن الله.

(٤,٣) تجمع الجامعات البحثية الأمريكية

لعل أول تجمع يسعى للتعاون المعرفي بين الجامعات كان تجمع الجامعات الأمريكية (AAU) الذي تأسس عام ١٩٠٠، أي في مطلع القرن الماضي، حيث تجاوز عمره الآن قرناً كاملاً. وبلغ عدد أعضاء هذا التجمع عند إنشائه (١٤ جامعة أمريكية)،

من الجامعات التي تهتم بالبحث العلمي، ولديها برامج لمنح درجة الدكتوراه. ويبلغ عدد أعضاء هذا التجمع في الوقت الحاضر (٦٢ جامعة)، بينهم ٦٠ جامعة من الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى جامعتين كنديتين. ويقع المقر الرئيس لهذا التجمع في العاصمة الأمريكية واشنطن. وسوف نُلقي الضوء فيما يلي على هذا التجمع ونشاطاته بهدف توضيح خبرات الآخرين والاستفادة منها في تطوير البحث العلمي الجامعي ومؤسساته [٢٨].

شملت الجامعات الأولى المؤسسة لتجمع الجامعات الأمريكية (AAU) جامعات حكومية، وجامعات خاصة. وتضمنت الجامعات الحكومية، كلاً من: جامعة (كاليفورنيا، بركلي)، وجامعة (ميتشغان، آن آربر)، وجامعة (وسكنسون-ماديسون). أما الجامعات الخاصة فشملت جامعات: (كولومبيا)، و(كورنيل)، و(هارفارد)، و(جونز هوبكنز)، و(برنستون)، و(ستانفورد)، و(شيكاغو)، و(بنسلفانيا)، و(يل). وكان هناك بين الأعضاء المؤسسين، جامعتان أخريتان، خرجتا فيما بعد من عضوية التجمع هما: جامعة (كلارك) التي خرجت عام ١٩٩٩م، بسبب تغير سياستها التعليمية، و(الجامعة الكاثوليكية الأمريكية) التي خرجت عام ٢٠٠٢م، بسبب تغير توجهاتها.

ويقبل التجمع في عضويته الجامعات (الملتزمة بنظام أكاديمي مرتفع الجودة تعليميًّا وبحثيًّا)، على أن تكون قادرة أيضاً على (المحافظة) على هذه الجودة. ويتلقى أعضاء التجمع دعماً كبيراً من الحكومة الفيدرالية الأمريكية. فقد وصل هذا الدعم إلى (١٦,٩) بليون دولار عام ٢٠٠٤م، وتبلغ نسبة هذا الدعم من كامل الدعم التي تُقدمه الحكومة لجامعات وكليات التعليم العالي حوالي (٥٨ ٪). وتجدر الإشارة إلى أن العدد الكلي لمؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة يتجاوز (أربعة آلاف)

مؤسسة. وبين هذه المؤسسات أكثر (١٢٥ جامعة أمريكية) تُقيّم عادة على أنها جامعات بحثية، لكن عدد أعضاء التجمع لا يتجاوز نصف هذا العدد.

وتُعدّ عضوية أي جامعة في هذا التجمع مصدر فخر لها، إضافة بالطبع إلى تمكينها من الإسهام في نشاطات التجمع ومُنجزاته. ولكي تنضم أي جامعة إلى هذا التجمع، لا بُد أن تُدعى إلى ذلك، وتتم هذه الدعوة بموافقة الغالبية العُظمى من الأعضاء، حيث لا تقل هذه الأكثرية عن ثلاثة أرباع الأعضاء. وتتم مثل هذه الدعوات كل ثلاث سنوات تقريبًا، ولا تُعطى إلا إلى الجامعات واضحة التميز. ومن الجامعات التي انضمت إلى هذا التجمع حديثاً، أي بعد التحول إلى القرن الحادي والعشرين، جامعة ولاية نيويورك، (ستوني بروك)، وجامعة تكساس (A&M) الحكوميتان. وهناك (٤٨) جامعة مرموقة انضمت إلى التجمع على مدى القرن العشرين، أي بين تأسيس التجمع عام ١٩٠٠، ونهاية القرن العشرين عام ٢٠٠٠، أي بمعدل لا يتجاوز جامعة واحدة كل سنتين.

يقوم التجمع بمهمتين رئيستين. ترتبط المهمة الأولى بقضايا السياسة الوطنية: البحث العلمي في الجامعات، والدراسات العليا، والتعليم المرتبط بالتطوير المهني. أما المهمة الثانية، فتتعلق بطرح قضايا التعليم الجامعي ومؤسساته للنقاش على نطاق واسع، وتحفيز الأفكار والآراء بشأن تطويره نحو الأفضل. ومن أجل تنفيذ هاتين المهتمين، يعقد التجمع لقاءين سنويين، ويشكل لجان مختلفة توكل إليها أعمال محددة. ولبعض هذه اللجان طبيعة دائمة، تهتم بقضايا مستمرة، وبعضها مؤقت يختص بدراسة موضوعات محددة، تبرز بين الحين والآخر.

وتشمل لجان التجمع الدائمة: لجنة تختص بالقضايا الأكاديمية وشؤون التعليم الجامعي، ولجنة تختص بشؤون الدراسات العليا وبرامج الدكتوراه، ولجنة تختص بشؤون البحث العلمي، ولجنة أخرى تهتم بقضايا إدارة البحث العلمي والدعم

الخارجي، ولجان للعلاقات الخارجية، بما في ذلك العلاقات العامة والعلاقات الفيدرالية، إضافة إلى عدد من اللجان الأخرى. وتتعاون هذه اللجان على تحقيق مهمات التجمع، ويجري تنسيق جهودها ومنجزاتها من خلال اللقاءات نصف السنوية التي يعقدها التجمع.

ومما لاشك فيه أن تجمع الجامعات البحثية المتميزة الأمريكية قد أعطى الولايات المتحدة وسيلة مبكرة للتفوق المعرفي من خلال هذه الجامعات. ومع تزايد تحديات مجتمع المعرفة في القرن العشرين، وبروز الاتحاد الأوربي ككيان سياسي، أنشأت الجامعات البحثية الأوربية المتميزة، عام ٢٠٠٢م، تجمعًا خاصًّا بها هو رابطة الجامعات الأوربية البحثية (LERU) الذي ذكرناه فيما سبق [٢٥]، وسنتحدث عنه في البند الآتي.

يشير ما سبق إلى أن الدول المتقدمة، ولاسيما في عصر التوجه نحو مجتمع المعرفة، لا تكتفي بإنشاء جامعات بحثية متميزة، بل تسعى أيضًا إلى ربط هذه الجامعات من أجل الاستفادة منها بشكل مُتكامل. فمثل هذا التكامل يعزز فكرة (المؤسسة المعرفية القادرة على التعلم) حيث تتعلم كل جامعة متقدمة من أخواتها، بما يؤدي إلى تطورها، كما يدعم في ذات الوقت مبدأ (الأثر التعاوني)، بمعنى أن مُجمل العطاء الناتج عن التعاون يفوق بكثير مجمل العطاء الفردي المُستقل الذي لا يهتم بهذا التعاون.

(٤,٤) رابطة الجامعات البحثية الأوربية

وفقاً لما سبق، تتنافس الجامعات حول العالم على أساس ما تقدمه من عطاء معرفي يُميزها عن الجامعات الأخرى، ويُعطيها أسباباً للتفوق. لكنها في ذات الوقت تتعاون وتتبادل الخبرات، وتعمل على إنشاء التجمعات الجامعية من أجل تطوير إمكاناتها، وتحسين كفاءتها، وزيادة خدماتها المعرفية على مستوى المجتمع من حولها، وعلى المستوى الدولي والإنساني أيضاً. ولعل من أبرز التجمعات الجامعية المعروفة

حالياً، إضافة إلى (تجمع الجامعات الأمريكية AAU) المبين أعلاه، (رابطة الجامعات الأوربية البحثية LERU) التي تشمل (٢٠) جامعة أوربية متميزة. وسوف يتم الحديث فيما يأتي عن هذه الرابطة ونطرح طموحاتها ونشاطاتها، ثم مناقشة كيفية الاستفادة منها في التوجه نحو تطوير جامعات المملكة.

تم تأسيس رابطة الجامعات الأوربية البحثية (LERU) عام ٢٠٠٢م، وشملت الرابطة في ذلك الوقت (١٢ جامعة بحثية متميزة) تنتمي إلى (٩) دول أوربية. وكان هناك بين هذه الجامعات ثلاث جامعات بريطانية هي (أكسفورد، وكامبردج، وأدنبرة)، وجامعتان ألمانيتان تنتميان إلى مدينتي (ميونخ، وهيدلبرغ)، وجامعة فرنسية في مدينة (ستراسبورغ)، وجامعة إيطالية في مدينة (ميلانو) ؛ وسويسرية في (جنيف)، وهولندية في (ليدن)، وفنلندية في (هلسنكي) ؛ إضافة معهد (كارولينسكا) السويدي، والجامعة الكاثوليكية(ليوفن) في بلجيكا [٢٥].

وفي عام ٢٠٠٦م، انضمت ثماني جامعات أوربية بحثية متميزة أخرى إلى الرابطة، ليصبح مجمل عدد الجامعات فيها (٢٠ جامعة). وشملت الجامعات المنضمة جامعة بريطانية واحدة هي (الكلية الجامعية) التابعة لجامعة لندن البريطانية، وجامعة ألمانية تنتمي إلى مدينة (فريبرغ)، وجامعتين فرنسيتين في العاصمة (باريس)، وجامعة سويسرية هي جامعة (زيورخ)، وجامعتين هولنديتين هما (أوترشت وأمستردام)، وجامعة (لند) السويدية. وجرى تأسيس أمانة عامة للرابطة، مقرها الجامعة الكاثوليكية في (ليوفن)، ببلجيكا. ولعل اختيار بلجيكا كمركز للأمانة العامة قد جاء توافقاً مع كون بلجيكا عاصمة للاتحاد الأوربي.

وتُعرِّف رابطة الجامعات الأوربية هذه بنفسها على أنها (تجمع تعاوني فعّال بين مؤسسات معروفة بالتزامها بتقديم بحوث قادرة على المنافسة على مستوى العالم، مقرونة بجودة تعليمية عالية). وتُركز الرابطة على فكرة (تحقيق تعليم متميز ضمن بيئة

بحثية على مستوى عالمي مُتقدم). وتحدد الرابطة هدفها العام على أنه (وضع الجامعات الأوربية في مقدمة جامعات العالم بحثيًّا وتعليميًّا). كما تُبين وسيلتها إلى ذلك بالعمل على (وضع سياسة طموحة مشتركة بين أعضائها).

وتحدد الرابطة مبادئ عامة لعملها. فهي تهتم (بالتوعية بشأن التفاهم الإنساني)، وتؤكد على (البحوث الأساسية) وعلى (تطوير البحث العلمي) بشكل مكثف، وعلى نطاق واسع أيضاً يشمل شتى المجالات. وتعدّ الرابطة أن البحوث الأساسية هي (المنهل الرئيس) لكل من الإبداع والابتكار والتعليم. فهذه البحوث تُقدم مادة معرفية مهمة، وتطرحها للنقاش، وتؤهل، من خلال ذلك، الإنسان بما يوسع قاعدته المعرفية، ويُساعده على تقديم الأفكار المفيدة والمبتكرات الجديدة والاستفادة منها، بمعنى تعزيز (البحث العلمي التطبيقي).

وللرابطة مجلس أعلى من رؤساء الجامعات الأعضاء، يجتمع مرتين سنويًّا. ويرتبط بهذا المجلس لجان مُتخصصة تعمل على وضع الجوانب المختلفة للسياسة المشتركة المنشودة، وتسعى إلى تنفيذها. وقد ركزت النشاطات الأخيرة لهذه اللجان على دراسة قضايا محددة شملت: (برامج الدكتوراه، ونقل التقنية والابتكارات، إضافة إلى السياسة البحثية للاتحاد الأوربي). كما أطلقت مبادرات في موضوعات معينة تضمنت: (التعلم الإلكتروني، وتعزيز الإمكانات الرقمية، إضافة إلى التعليم الطبي).

ومن النشاطات المهمة للرابطة، بالإضافة إلى ما سبق، (الاهتمام بالناشئة). ففي عام ٢٠٠٥م، قامت ثماني جامعات من أعضاء الرابطة بإنشاء ما أسمته (جامعة الصغار). وشملت نشاطات هذه الجامعة تدريب عدد من الطلبة الصغار المتميزين في الجامعات الثماني ذات العلاقة خلال الفترة سبتمبر- نوفمبر. وبين الجامعات التي شاركت في ذلك جامعات كل من: أكسفورد وأدنبرة في بريطانيا؛ وهيدلبرغ في

ألمانيا؛ ستراسبورغ في فرنسا؛ وميلانو في إيطاليا؛ وزيورخ في سويسرا؛ إضافة إلى ليوفن في بلجيكا.

وقد قامت الرابطة بنشر عدد من الدراسات المهمة. وشملت موضوعات هذه الدراسات موضوع (إطلاق الإمكانات الفكرية الأوربية)، وموضوع (التعليم العالي والبحث العلمي في أوربا)، إضافة إلى موضوع (الجامعات البحثية كمصدر لتحريك وتفعيل أوربا المعرفة). وحظي موضوع (المعهد الأوربي للتقنية) بدراستين؛ موضوع إحداهما (المنافسة والبحث العلمي ومبدأ المعهد الأوربي للتقنية)؛ وأما موضوع الدراسة الثانية فكان حول (هدف وهيكل ووظائف المعهد الأوربي للتقنية) [٢٥].

ومما لاشك فيه أن تجربة رابطة الجامعات البحثية الأوربية تستحق الدراسة والبحث، ومما يثلج الصدر أن بواكير التوجه العربي نحو الجامعات البحثية قد بزغت من المملكة، بإنشائها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، وتهيئتها كافة العوامل لنجاحها، فشيدت صروحًا مجهزة بأحدث الوسائل، واستقطبت أكفأ الكوادر العلمية العالمية والمحلية، وانتخبت أكثر الطلاب نبوغًا في سبيل تحقيق التطور العملي والبحثي المنشود.

ولئن كان التوجه نحو الجامعات البحثية العربية في مراحله الأولى، فإن هذا لايُقلل من أهمية المؤسسات البحثية العربية القائمة ولا يحد من دورها، فهي على قلة الدعم وكثرة المعوقات قدمت جهودًا لا تُنكر، ولعل فقدانها لرابط فاعل يجمع بينها، ويوحد من جهودها- كما هو الحال في المؤسسات البحثية الأمريكية أو الأوربية - قد حدّ من قدرتها وقلل من تأثيرها. ويوضح الجدول رقم (٤,١) مكانة المؤسسات البحثية العربية عالميًا، ويقارنها ببعض الدول الإسلامية.

الجدول رقم (٤,١): جودة مؤسسات البحث العربية

الدولة	الترتيب (بين ١٣٤ دولة)	ترتيب الدول العربية فيما بينها
قطر	٣٠	١
تونس	٤٢	٢
الأردن	٥١	٣
السعودية	٥٢	٤
الكويت	٥٤	٥
عُمان	٥٩	٦
الإمارات	٧٤	٧
سورية	٨٩	٨
المغرب	٩٤	٩
مصر	٩٦	١٠
البحرين	١٠٠	١١
الجزائر	١٠٨	١٢
تركيا	٥٢	..
ماليزيا	٢٠	..

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي ، ٢٠٠٨

وصفوة القول إن الجامعات البحثية تشكل مطلبًا ملحًا ، ولاسيما مع التحديات الحديثة لمجتمع المعرفة ، وانطلاقًا من توجهات المملكة نحو الاستجابة لهذه التحديات والسعي إلى مواجهتها. وللمملكة في هذا الإطار إمكانات ذاتية كبيرة ، وكذلك امتداد مُتعدد الأبعاد يشمل البُعد العربي والبُعد الإسلامي ، ناهيك أيضاً عن البعد الدولي وإمكان التعاون البناء مع الآخرين. وإذا كان ما سبق قد أسهم في طرح الموضوع من أجل العمل المستقبلي ، فقد حقق غاياته المنشودة.